

تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات

العراقية – السورية (*)

طالبة الدكتوراه

حميدة عبد الحسين محمد

الاستاذ الدكتور

سعدون شلال ظاهر

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

المقدمة

تأتي أهمية دراسة العلاقات العراقية – السورية من انهما دولتان متجاورتان وترتبطان بعدة عناصر ، أهمها ان غالبية سكان كلتا الدولتين هم من العرب والمسلمين وان هناك تاريخاً مشتركاً ، كما ان هناك هموماً متداخلة ومشكلات متشابهة الى حد بعيد ، وبقدر ما يشكل العراق عمقاً سوقياً لسوريا فان سوريا هي الأخرى تمثل نقطة اتصال للعراق مع باقي دول العالم من خلال البحر المتوسط سلعاً وافراداً ، وهذا يدل على وجود العديد من المصالح المشتركة بينهما التي يجب ان توظف خدمة للدولتين. أي ان هناك تأثير في الواقع السياسي لكل منهما بشكل خاص ، وعلى صعيد المنطقة .

بشكل عام ، فواقع مسار العلاقات يؤثر على ان كل تطور داخلي او خارجي في سياسة احدهما لا يبد ان يؤثر في الدولة الأخرى بشكل مباشر او غير مباشر ، لذلك اختلفت طبيعة العلاقات بينهما باختلاف طبيعة الظروف الدولية ونوعية التوجه الايدولوجي للقيادة السياسية في كلا البلدين ، فضلاً عن الوضع الداخلي الذي كانت تعيشه اياً من الدولتين.

(*) بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة بـ(تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول حدوده العربية) المقدمة الى كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ .

Abstract:**The effect of geographical location neighborly relations on the Iraqi – Syrian**

The research aims to shed light on the impact of the geographical proximity factor in drawing a picture of relations between Iraq and Syria through various stages, based on .historical and analytical approaches

Show of the search that the geographical location of the neighboring Syrian Iraqi factor in the development of relations, as the two countries are linked by several religious and national, linguistic and common history can lead to a high degree of integration between them if they had followed a foreign policy towards each other takes into account the geographical aspects of both countries. As well as bonds the most distinguishing feature of the Iraqi – Syrian relations different Bmrahlha rule of estrangement between them – and this does not preclude the existence of cases of convergence in varying periods of time – and back to the competition between the two wings of the Arab Socialist Baath Party. and the form of the US occupation of Iraq obsession scary for the State of Syria that the success of the experiment in Iraq will make them a target, coming after the Iraq out of these concerns were taken it seeks to thwart the experience in Iraq and saddling a sectarian war by encouraging the entry of terrorists into Iraq .odam political parties over the other parties, causing sectarian rift evident in the social fabric.

Finally is the crisis taking place in Syria since 2011 and up to the present and in the future also the most prominent of convergence between the two factors, and the reason for this Shih Iraq from dilated terrorist organizations in Iraq this a really happened in 2014, so the will accept this relationship will be dominated by their cooperation the fact that crisis will make Iraq the second goal in the presence of adequate ground support for these organizations.

مشكلة البحث

- يطرح الباحثان مجموعة من التساؤلات التي يحاولان الاجابة عنها من خلال معطيات البحث ابرزها :
- هل كان للعامل الجغرافي اثر في طبيعة العلاقات العراقية – السورية ؟ .
 - ما ابرز المراحل التي مرت بها العلاقات العراقية – السورية منذ تاسيس الدولة العراقية وحتى الان ؟ .
 - ما الصورة المستقبلية للعلاقات العراقية – السورية ؟ .

فرضية البحث

يحاول الباحثان الاجابة عن تساؤلات البحث بفرضيات صيغت على النحو الاتي :

-القى موقع الجوار الجغرافي لدولتي العراق وسوريا بظلاله على طبيعة العلاقات بينهما .

-اتسمت العلاقات العراقية - السورية على مدى تاريخها بكثرة الخلافات والنقطعات حتى وصل الامر الى انهاء العلاقة بين البلدين خلال ثمانينات القرن الماضي ، الا انها تحسنت لفترات محدودة بحكم التغييرات التي تعرض لها العراق من جهة ، والبيئة الاقليمية من جهة اخرى .

-تفترض البحث ان المستقبل سوف يشهدا تقاربا اكثر بين البلدين طالما انهما يواجهان خطرا واحدا يهدد امنهما والمنتل بالارهاب .

اهداف البحث

يهدف البحث الى جملة ن الاور هي :

- التعرف على تأثير عامل الجوار الجغرافي في رسم معطيات العلاقات بين العراق وسوريا منذ تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ .

- متابعة المراحل التي مرت بها العلاقات بين البلدين منذ عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر بغية التعرف على العوامل التي اسهمت في التباعد والتقارب بينهما.

- وضع رؤية مستقبلية لمعرفة ما ستؤول اليه العلاقات بينهما في ضوء معطيات الماضي والحاضر .

حدود منطقة البحث

تتمثل منطقة الحدود منطقة البحث المكانية بالحدود السياسية للعراق ، اما الحدود الزمانية فتمثلت بدراسة العلاقات العراقية السورية منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠١٥ مع الرجوع الى الماضي بحسب ما تقتضيه ظروف البحث .

منهج البحث

يعد المنهج هو الاساس الذي ينتهجه الباحث في الوصول الى اهدافه ، وقد اتبع الباحثان المنهج التاريخي لتوضيح ابرز المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات بين البلدين ، فضلا عن منهج تحليل القوة الذي بوجبة تمت الاشارة الى دور موقع الجوار الجغرافي في رسم طبيعة تلك العلاقات في الوقت الحاضر وفي المستقبل .

هيكلية البحث

ارتأى الباحثان تقسيم بحثهما على ست مباحث تسبقها مقدمة شاملة ، ركز المبحث الاول على موقع الجوار الجغرافي العراقي- السوري ، وعالج المبحث الثاني العلاقات العراقية - السورية ١٩٢١ - ١٩٧٩ ، واهتم المبحث الثالث العلاقات العراقية- السورية ١٩٧٩ - ١٩٩٠ ، وتناول المبحث الرابع العلاقات العراقية - السورية ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ ، اما المبحث الخامس اختص بدراسة العلاقات العراقية - السورية

ما بعد عام ٢٠٠٣ ، واخيراً تناول المبحث السادس مستقبل العلاقات العراقية - السورية . واختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات مع قائمة بالمصادر والمراجع .

المبحث الاول :موقع الجوار الجغرافي للعراق وسوريا

يؤثر موقع الجوار بشكل كبير في قيمة الدولة من عدة نواحي ، اهمها هو زيادة احتمالية تعرضها للمشاكل بزيادة عدد الدول التي تجاورها وخصوصاً اذا كانت دول الجوار تختلف عنها من النواحي الثقافية والدينية والسياسية وغيرها .

وتؤدي العلاقات بين الدول المتجاورة أثراً مهماً في الحياة الدولية ، اذ بقدر تطور هذه العلاقات يزداد الاثر الايجابي على وضع الدولة ، وبالعكس قد تكون هناك نزاعات متكررة بين تلك الدول وقد تؤدي الى نشوء الحرب^(١) .

وتعد مشاكل الحدود فيما بين الدول هي من ابرز المشاكل مع دول الجوار ، اذ ينبغي ان يكون لكل دولة حدوداً لتستطيع ممارسة سيادتها عليها ، وليتحدد الاقليم الذي يقطنه شعبها ، ومن هذا المنطلق ينبغي ان تكون حدود الدولة مرسومة بموجب معاهدات دولية^(٢) .

يجاور العراق ست دول ، اثنان منهما تختلف عنه حضارياً وثقافياً ولغوياً وهما تركيا من الشمال ، وايران من الشرق ، واربعه منها دول عربية وهي محمل الدراسة تربطه بها وشائج عدة دينية وقومية ولغوية وتاريخ مشترك ، وعلى الرغم من ذلك لم تشفع هذه الوشائج في بناء علاقات متينة على مر التاريخ ، فكثيراً ما وصلت العلاقات بين العراق ودول جواره العربية الى القطيعة التامة ، تارة بسبب مغامرات النظام السابق ، واخرى بسبب تخوف هذه الدول من ان يكون العراق قوة يحسب لها حساب في المنطقة ومن ثم يؤثر على مكانتها ، فاخذت هذه الدول تتدخل في شؤونه الداخلية بشتى الوسائل مخالفةً بذلك كل الاعراف الدولية ، ليكون بذلك موقع الجوار عاملاً من عوامل الاستقرار في العراق .

ان الحديث عن موقع الجوار يجرنا الى الحديث عن الحدود مع الدول المجاورة ، لان معظم الخلافات بين الدول التي تسبب تعكير صفو العلاقات تكون في الاغلب مشاكل حدودية لذا سوف تعرج الباحثة على هذا الموضوع نظراً لاهميته .

تعد الحدود مرادفاً لسيادة الدولة ، اذ انها تحدد الاراضي التي تمارس عليها الدولة سيادتها ، وتخضعها لسلطانها وتطبق فيها قوانينها ويكون لها حق الانتفاع بخيراتها .

وللحدود ابعاداً افقية تتمثل بامتدادها على سطح الارض وعمودية تمتد من السماء الى سطح الارض فباطنها . وتثير الحدود السياسية كثيراً من المشاكل بين الدول اكثر من أي عنصر آخر من عناصر العلاقات الدولية ، لذا فهي تعد من اوسع الموضوعات في الجغرافية السياسية التي تركز على دراسة تطور الحد السياسي " مورفولوجياً " ، فضلاً عن دراسة المنازعات التي تثيرها الحدود السياسية بين الدول المشتركة فيها^(٣) .

تتحدد مساحة العراق بحدود دولية يبلغ طولها (٣٤٦٢ كم) تتحدد منها وبنسبة (٤٨,٥ %) مع دولتين اجنبيتين هما تركيا وبنسبة (١٠,٩ %) وايران وبنسبة (٣٧,٦ %) ، اما النسبة المتبقية (٥١,٥ %) فهي حدود العراق مع دول جواره العربي (موضوع الدراسة) وبنسب متفاوتة في الاهمية ، جدول (١) ، والتي يمكن تبيانها بالتفصيل وكالاتي :

جدول (١) اطوال حدود العراق مع الدول المجاورة

الدول المجاورة للعراق	اطوال الحدود (كم)	النسبة المئوية (%)
سوريا	٦٠٠	١٧,٣
الاردن	١٧٨	٥,١
السعودية	٨١٤	٢٣,٥
الكويت	١٩٥	٥,٦
تركيا	٣٧٧	١٠,٩
ايران	١٣٠٠	٣٧,٦
المجموع	٣٤٦٢	١٠٠

المصدر : ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم احصاءات البيئة ، الاحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٢ ، تشرين الثاني ، ٢٠١٣ ، ص ٥٢ .

Biger. G , Encyclopedia of international Boundaries , NewYork , Facts on file , INO , 1995 , 360.

مر خط الحدود العراقية - السورية بعدة مراحل حتى وصل الى ما هو عليه الان ، فيعود تاريخه الى انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الاولى وتحديداً الى معاهدة سايكس بيكو التي اتفقت بموجبها بريطانيا وفرنسا على تقسيم المنطقة ، فكانت مسألة الحدود ونشيتها من المسائل التي حضيت باهتمام كبير منهما قبل اعلان الانتداب للبلدين .

تنازلت فرنسا خلال مؤتمر (سان ريمو) في ٢٥ / ٤ / ١٩٢٠ عن ولاية الموصل لبريطانيا مقابل اطلاق يدها في سوريا ولبنان وحصولها على نسبة ٢٥ % من صافي انتاج خام نפט الموصل مقابل التعهد بتقديم التسهيلات لمد خط انبوب تصدير النفط العراقي عبر سوريا ، وفي معاهدة لوزان في ٢٣ / ١٢ / ١٩٢٠ اتفقت الدولتان على معالجة قضية الحدود بين الدولتين^(٤) ، ولم يقدر لخط الحدود الذي خصصته هذه الاتفاقية ان يتم تعيينه حتى عام ١٩٣٢ ، حينما جرى لفت انتباه الى ضرورة ان يقوم العراق باتمام تعيين حدوده قبل التقدم لعضوية عصبة الامم لذلك تشكلت لجنة عصبة الامم لتعيين حدود العراق وسورية ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها والخريطة الخاصة بتعيين الحدود بين العراق وسوريا الى مجلس

عصبة الامم المتحدة في جنيف في العاشر من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢^(٥) ، وقد تم تعديل مسار خط الحدود بصورة اولية لياخذ بنظر الاعتبار القبائل المستقرة .

لقد كانت المنطقة المشمولة بهذا التعديل تبدأ من نهر الفرات باتجاه الشمال حتى نهاية الحدود (العراقية - السورية) ، ونتيجة لمطالبة العراق بجبل سنجار كله اجري استفتاء شعبي عام على سكان الجبل كله وكانت النتيجة بجانب العراق ، لذلك تم تعديل الحدود والانتقال النهائي للقسم الثاني من الجبل الى العراق عام (١٩٣٣ م) ، وقد صادق المجلس على تقرير اللجنة كبيان نهائي ، وقد ترتب على تعديل الحدود الاخير عدة اثار هي : -

١- ان منطقة منقار الوزه او البطة التي تقع في الزاوية الشمالية الشرقية لسوريا اعطيت لسوريا من منبع حوض نهر الخابور الى الشمال وبعض اراضي الرعي .

٢- اعطيت منطقة سنجار العراق بالكامل .

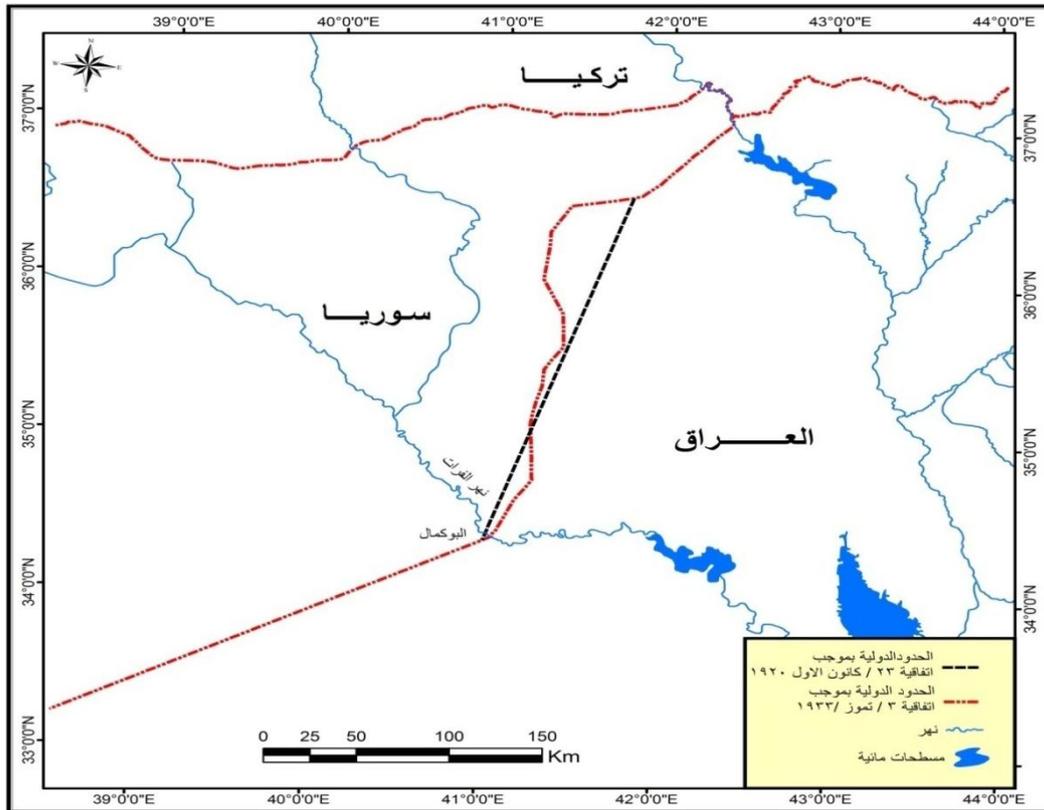
٣- امتدت الحدود الى الجنوب وطوقت كل البو كمال داخل سوريا بدلاً من عبورها كنقطة انعطاف^(٦).

عقد في نيسان (١٩٣٧ م) اتفاق حسن جوار بين البلدين لضمان سلامة الحدود والنقل والري والزراعة وللحفاظة على الامن وفصل النزاعات ، اذ كانت من اهم مشاكل الحدود بين البلدين . وعلى اثر نشوب بين عشائر شمر العراقية وعشائر العكيدات السورية عقد مؤتمر عشائري في ١٥ / ٦ / ١٩٤٤ وتم الصلح بينهم اثر مؤتمر عشائري اخر في مطلع اذار (١٩٤٥ م) . وقد كان يثار بين مدة واخرى موضوع خط انابيب نقل النفط العراقي لموانيء البحر المتوسط الذي تعرض لعدة مرات للتقجير او الاغلاق ومنها عام ١٩٥٦ عندما تم تدميره لعرقلة عمله رداً على موقف الحكومة العراقية المؤيد لبريطانيا والمعادي لمصر ، وباندلاع حركة الشواف بالموصل في ٨ / ٣ / ١٩٥٩ تدخلت الجمهورية العربية المتحدة (أي سوريا ومصر) في شؤون العراق الداخلية في لوائي الموصل والانبار بالاشراف على تدريب ابناء العشائر على استخدام الاسلحة .

واستمر عقد الاجتماعات التنسيقية بين البلدين لحل الاشكاليات الحدودية منها ما عقدت بتاريخ (٢٤ / ٣ ، ٥ / ٢٠ ، ٦ / ٩ ، ١٨ / ٩) من العام (١٩٦٢ م)^(٧) ، الا ان جميع تلك الاتفاقات والاجتماعات لم تغير من شكل خط الحدود بين البلدين ولم تشكل أي مشكلة جغرافية تاريخية حول السيادة على المناطق المتاخمة للبلدين ، عدا تعرض منافذ الحدود الرسمية للاغلاق المطول والمتكرر على اثر خلافات سياسية بين الانظمة السياسية للدولتين ، خريطة (١) . اما في عام ٢٠٠٣ فقد شهدت الحدود انفتاحاً عقب سقوط النظام السابق وبعد عودة العلاقات الرسمية بين العراق وسوريا ، لكنها ما لبثت ان شهدت توترات متسارعة جراء اتهام بغداد لدمشق بالسماح لعبور المسلمين عبر اراضيها للعراق ، حتى ان بعضاً من هذه الحدود قد اغلق خصوصاً في شمال العراق ، واستمر ملف الحدود بين الشد والجذب سياسياً طبقاً لدرجة سخونة الوضع الامني في العراق ، ففي تشرين الاول من عام (٢٠٠٨ م) اعلنت سوريا ان قواتاً امريكية

شنت غارة على منطقة (آل بو كمال) انطلاقاً من الحدود العراقية ورغم نفي القوات الامريكية ذلك بادئ الامر ، فهي عادت واعترفت بها عبر تصريحها بان العملية استهدفت نقطة تواجد مسلحين ينطلقون منها تجاه الحدود العراقية ، وبذلك اصبحت مسألة الحدود العراقية السورية هي الاحداث في سلسلة الازمات السياسية للعراق مع دول الجوار على خلفية حدودية^(٨) .

خريطة (١) مراحل ترسيم الحدود العراقية - السورية



المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على : عمار شريف كاظم العظموي ، الحدود العراقية - السورية دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٠ .

يبلغ طول خط الحدود العراقية - السورية (٥٩٩،١ كم) ، ويبدأ في الجنوب عند نقطة التقاء الحدود (العراقية - السورية - الاردنية) في منطقة التنف جنوباً حتى قرية فيشخابور شمالاً وتقابلها قرية الخالدية السورية^(٩) . وقد جاء ترقيم دعامات الحدود تبعاً لذلك الترسيم اذ كانت الدعامة رقم (١) في منطقة التنف جنوباً والدعامة رقم (٢١٦) والاخيرة جنوباً عند نقطة التقاء الحدود الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا^(١٠) . ويمر خط الحدود وعلى نفس الاتجاه بالعديد من المناطق الحدودية وهي (القائم ، سبخة ، ابو فارس ، سبخة المكاسير ، البواره (غرب) ، سبخة الروضة ، حلسية ، وادي ملح ، الجاسمية ، خزنة ، باره ، بئر قاسم ، سيبيية ، كوهيل ، بئر خطاف ، ربيعة ، تل ابو ظاهر ، فيشخابور)^(١١) .

تصل حدود الضفة اليمنى لنهر دجلة في نقطة اشترت بالدعامة الاخيرة ثم تمتد حتى تالويغ النهر فتعقبه صاعداً حتى مكان اختلاط دجلة بالخابور الشرقي ، وفي هذه النقطة تتصل اراضي كلاً من سوريا والعراق وتركيا وبه تنتهي الحدود السياسية لأراضي تلك البلدان^(١٢).
تتدرج الحدود العراقية - السورية ضمن الحدود الهندسية التي تبدو على الخرائط على هيئة خطوط مستقيمة ، اذ انها تمر باراضي منبسطة تقريباً لذلك تقتصر المشاكل الحدودية فيها على تجاوزها والاختراقات الامنية فيها التي تنير الاهتمام بين الحين والآخر .

المبحث الثاني : العلاقات العراقية - السورية ١٩٢١ - ١٩٧٩

تبدو السمة الغالبة على العلاقة بين البلدين منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة في مطلع عشرينيات القرن المنصرم وقد تأثرت العلاقات العراقية السورية بنوعية العلاقة التي كانت تسود بين قوتي الاحتلال لكل من العراق وسوريا (بريطانيا التي تحتل العراق وفرنسا التي تحتل سوريا) ، اذ كانتا دولتين حليفيتين قبل الحرب العالمية الثانية ، فكانت العلاقة العراقية السورية تمتاز بقدر من التعاون يعكس طبيعة التعاون ذاته بين دولتي الاحتلال^(١٣) . الا انها في حقيقة الامر انطوت على العديد من المشاكل أهمها مشكلة الحدود وتجاوزات العشائر لكلتا الدولتين على الحدود لاسيما وانها حددت بموجب الاتفاق البريطاني - الفرنسي عام ١٩٢٠ بسبب وقوع العراق تحت الانتداب البريطاني وسوريا تحت الانتداب الفرنسي ، الا انه رغم ذلك بقيت هناك نقاط اختلاف حول تعيين خط الحدود وهو ما اخذت السلطات البريطانية على عاتقها مهمة متابعته والتفاوض بشأنه مع السلطات الفرنسية في سوريا. فضلاً عن النزاعات المرتبطة بها والمتزامنة مع النزاعات الحدودية العراقية - النجدية ، اذ كانت قبيلة شمر سبب الخلاف بين الدولتين ، فضلاً عن كونها سبب الخلاف بين العراق وسوريا بعد ان استقرت بالقرب من الحدود السورية ، ومما زاد من ارباك الوضع على الحدود وعدم استقراره هو التجاء العديد من القبائل النجدية الى سوريا عبر الأراضي العراقية ، وكانت هناك غزوات عشائرية متزايدة ما بين عشائر الدليم وشمر العراقية وعشيرة العكيدات السورية ، فضلاً عن دورها في اثاره مسألة تهريب الأسلحة بين العراق وسوريا ، مما دفع السلطات الفرنسية الى تفتيش القوافل المارة من سوريا الى العراق وبالعكس^(١٤).
استمرت تلك الخلافات حتى عام ١٩٣٥ ، على الرغم من مساعي الحكومة العراقية للتقرب الى سوريا عن طريق توبيخها للعشائر العراقية القاطنة على الحدود حال تعرضها للعشائر السورية ، فضلاً عن الدعوة المستمرة الى عقد جلسات مشتركة لحل تلك الخلافات كمؤتمر القائم ومؤتمر تدمر وما نتج عن الأخير من مقررات كان لها الأثر الكبير في تهدئة الأوضاع وحسم الاقتتال بين العشائر استمر لمدة ليست بالقصيرة^(١٥) .

تجدر الإشارة الى انه كان هناك تحالفاً بين امانى الفئات القومية ومطامح الاسرة الهاشمية الذي نشأ في العهد العثماني ووثقته الثورة العربية الكبرى ، واصبح السوريون يتطلعون الى الملك فيصل باعتباره المنقذ بعد حصول العراق على استقلاله النسبي قبل سوريا ، رغبة في تحقيق الوحدة العربية او وحدة العراق وسوريا بشكل خاص ، الا ان تلك الفكرة قد واجهتها عقبات خاصة وان فيصل كان قد تعهد قبل اعتلائه عرش العراق عام ١٩٢١ ان يقصر جهوده على العراق وحده ويمتنع عن أي نشاط معادٍ لبريطانيا وفرنسا وتبعاً لذلك تجنب التحدث عن الوضع في سوريا مدة عشر سنوات ، الا ان هذا الاجراء وجميع الإجراءات اللاحقة التي اتخذتها بريطانيا للحيلولة دون الوحدة بين البلدين لم تقف حائلاً دون تعاطف الشعب العراقي مع الشعب السوري في نضاله ضد الفرنسيين ، وان اقتصر مساعداته له على المبادرات الفردية في القتال والدعم السياسي والمادي .

اما بعد ضرب الفرنسيين لمدينة دمشق عام ١٩٢٦ بالمدافع وما نتج عنه من تهديم للعديد من المباني والمؤسسات وقتل الأبرياء فقد ايدت الحكومة العراقية مواطنيها وساهمت في مساعدة ضحايا العدوان عن طريق الاكتاب المالي ، وقد ساهم الملك فيصل بصرف مبالغ شهرية على المستحقين من ضحايا العدوان^(١٦) .

وفي زيارة الملك فيصل لباريس عام ١٩٢٧ طرح فكرة توحيد سوريا والعراق الا ان مشروعه لم يكتب له النجاح ، اذ صبت فرنسا مساعيها في اقناع السوريين بفصل قضيتهم عن قضية العراق ومع ذلك استمر الملك فيصل في جهوده لإيجاد حل للقضية السورية ، اذ استلم في عام ١٩٣٣ عرائض من السوريين ، وعند وصوله الى لندن التقى سكرتير وزارة الخارجية البريطانية وابلغه برغبته بالتدخل لدى الفرنسيين لإيجاد حل للقضية السورية عن طريق عقد معاهدة بين الطرفين وباعت تلك المحاولة بالفشل ، واثراً عودته الى بغداد التقى فوزي القاوقجي في اب ١٩٣٣ وطلب الأخير مساعدة العراق له ليعلن الثورة في سوريا فوافق الملك على طلبه على ان تعلن الثورة بعد فشل وساطته نهائياً ، الا ان وفاة فيصل اجهضت الحكومة منذ بدايتها .

سار الملك غازي على نهج والده الذي اكد ان العمل من اجل الوحدة سيبقى قائماً^(١٧) . اما بعد هزيمة فرنسا عسكرياً في بداية الحرب العالمية الثانية واستلام مقاليد الأمور في فرنسا حكومة مواليه للألمان ، اخذت العلاقات العراقية السورية منحى اخر ، ووجهت الاتهامات لسوريا بالتدخل في الشأن العراقي ، اذ ساهم مقاتلون من سوريا في دعم ثورة مايس ١٩٤١ بقيادة رشيد عالي الكيلاني بدعم من تلك الحكومة ، وهناك تأكيد من رئيس البعثة البريطانية الى سوريا ولبنان على ان الطائرات الألمانية تحط في مطارات سوريا ولبنان للترود بالوقود ثم متابعة رحلتها الى العراق عام ١٩٤١ لضرب المواقع البريطانية هناك ، فضلاً عن ارسال حكومة فيشي المسيطرة على سوريا الأسلحة والذخائر للثوار العراقيين^(١٨) .

وقد ظهرت مشكلة سياسية حقيقية بعد حصول السوريين على الاستقلال عام ١٩٤٦ تمثلت بعدم استعداد السوريين للتخلي عن استقلالهم والعودة للسيطرة الاستعمارية تحت شعارات الوحدة مع العراق ، اذ كان هدف السياسة في سوريا هو المحافظة على الاستقلال ورفض اية مشاريع قد تمسه .

ومما اثار حفيظة السياسة في سوريا هو نزوع العراقيين للتدخل في شؤون سوريا الداخلية ، حتى ان الانقلابات العسكرية في سوريا كانت تأتي في الغالب ضمن اطار التخوف من السياسات العراقية ، وهذا ما يؤكد الانقلاب العسكري الأول في سوريا ، اذ كان لطرح العراق مشروعه الوحدوي عام ١٩٤٨ اثر مباشر في وقوع الانقلاب والذي اكد عداؤه لحكام العراق ، متجها نحو التقارب مع مصر بهدف موازنة الضغوط ، اما الانقلاب الثاني يمثل رداً على الانقلاب الأول ، الا ان انقلاب الشيشكلي أعاد إتمام دورة الانقلابين اذ ناصب حكام بغداد العدااء الشديد حتى اطاحته عام ١٩٥٤ واستمر هذا العدااء بين الدولتين ، اذ أسهمت الولايات الامريكية في اذكاء هذا العدااء من خلال طرحها لمشاريعها التحالفية بغية ادخال سوريا والعراق الى دائرتها خدمة لمصالحها في المنطقة ، ففي عام ١٩٥٥ تمكنت من ضم العراق الى حلف بغداد ، في حين انها أخفقت مع دول الحلف الأخرى من اقناع سوريا في الانضمام الى الحلف .

وعندما أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ ، فقد أعلنت الحكومة العراقية تأييدها للمشروع على انه يؤدي الى تطوير اقتصاد البلدان المنتمية اليه ، في حين تعارض الموقف السوري مع الموقف العراقي إزاء ذلك المشروع ، اذ رأت الحكومة السورية في المشروع مصالحا للدول الكبرى كالولايات المتحدة والغرب^(١٩) .

وقد اثرت التغييرات السورية في تلك الفترة في توجهات السياسة العراقية وعدت سوريا الحاضنة الأساس للأفكار القومية واليسارية لاسيما قبل الاتحاد مع مصر عام ١٩٥٨ وما اعقبها من ارهاصات قومية كانت دافعا للبعض من الحركات الوطنية لتغيير النظام السياسي في العراق ، وفعلا تم اسقاط النظام الملكي في ثورة قادها الجيش العراقي في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وكانت بدورها محط اهتمام الكثير من الأنظمة السياسية المجاورة للعراق ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة^(٢٠) ، الا ان ما اوضحته الوقائع التاريخية هو ان الجمهورية العربية المتحدة وخصوصا سوريا كان لها الدور الفاعل في محاولة تفويض الحكومة العراقية التي قادها عبد الكريم قاسم كدعم وتسليح العناصر المناوئه له^(٢١) . وكان لاختلاف الرؤى فيما بين قادة التغيير في العراق وبين قادة الجمهورية العربية المتحدة اثرا في الابتعاد عن التوافق بين العراق ومحيطه الإقليمي ، وبدات الحرب الإعلامية تأكل من جرفي الطرفين لاسيما وان سوريا بقيت تحت لواء الوحدة حتى عام ١٩٦١^(٢٢) . واستمر اتساع الهوة بين البلدين عقب تسلم حزب البعث السلطة فيهما عام ١٩٦٣ مع وجود التجاذب والاستقطاب والمنافسة والتوتر ، اذ بدأت المشكلات تتصاعد فيما بينها لاسيما الاختلاف في وجهات النظر حول المرجعية القيادية لحزب البعث ، والتي جرائها حدثت انشقاقات ايولوجية داخل الحزب أدت الى سيادة روح العدااء بين البلدين ، تزيده حدة الاختلاف في وجهات النظر

بين البلدين ، فعلى الصعيد الإقليمي على سبيل المثال في الوقت الذي اعترض فيه العراق على استيلاء ايران على الجزر العربية الثلاث ، كانت سوريا مؤيدة لذلك ، اذ كانت سوريا تسعى لتعميق علاقتها مع ايران ، بينما شهد العراق توتراً في علاقتها بها في عدة محاور واهمها القضية الكردية ودعم ايران لقادة الحركة الكردية^(٢٣) .

وكان هناك في العام ذاته ١٩٦٣ عدة زيارات ومباحثات حول مشروع وحدة عربية فيما بين كل من سوريا والعراق ومصر ، واختتمت المباحثات والجلسات المستمرة بين (١٤ اذار - ١٧ نيسان) باجتماعاً أخيراً في صباح ١٧ نيسان ١٩٦٣ تمخض عن صدور بيان عرف بميثاق الوحدة الاتحادية التزمت فيه الدول الثلاث على العمل به في بناء دولة موحدة جديدة اسمها (الجمهورية العربية المتحدة) ، وعلى الرغم من تفاؤل حكومتي سوريا والعراق ، الا ان الميثاق لم يعمل به لان المفاوضات جرت بعقلية انفصالية هدفها تحقيق المكاسب لمصلحة النخبة الحاكمة ، لإسكات دعاة الوحدة الفورية ، فضلاً عن هدف القيادتين المصرية والعراقية هو السيطرة على سوريا وجذبها اليها^(٢٤) .

ولم يدم الحال هكذا في العراق ، اذ انقلب ضباط الجيش العراقي القوميون منهم على البعثيين في ١٨ تشرين الثاني ، واقاموا حكومة برئاسة عبد السلام عارف الذي كان وحدوي التوجه وحاول التقرب من سوريا البعثية ومصر الناصرية ، حتى تم توقيع معاهدة دفاع مشترك بين سوريا والعراق ساهمت بموجبها وحدات عسكرية سورية الى جانب القوات العراقية في حرب الاكراد شمال العراق ، وبمقتل عبد السلام في حادث طائرة قرب البصرة عام ١٩٦٥ وخلفه اخوه عبد الرحمن عارف الذي أطاحت بحكومته حركة من الجناح العسكري اليميني من حزب البعث في تموز ١٩٦٨ . وبدات الخلافات تدب بين الجناحين اليساري (السوري) واليميني (العراقي) بالظهور الى السطح بشكل جلي بعد ذلك بقليل وخصوصاً بعد تسلم حافظ الأسد مقاليد الأمور في دمشق عام ١٩٧٠ ، ومما اسهم في تقويض العلاقات بين البلدين هو اتهام العراق لسوريا بتجاهله عندما خططت دمشق والقاهرة لشن حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل^(٢٥) .

وعلى الرغم من مشاركة العراق في قوات الجبهة الشرقية لمواجهة إسرائيل ومساهمته في درء إمكانية سقوط دمشق بيد إسرائيل عام ١٩٧٣ ، الا ان تراجع الجهود التي دفعتهما صوب التوافق فيما بينها حول الكثير من المسائل المصرية بين البلدين كانت من أسباب تصاعد المشكلات بينهما^(٢٦) ، وبرزت احدى صور التوتر في عام ١٩٧٤ ، اذ أوصل الطرفان الى حافة الحرب عندما أنشأت سوريا سد الطبقة على نهر الفرات بطاقة تخزينية مقدارها ١١,٩ مليون م^٣^(٢٧) ، ثم تصاعد التوتر بينهما عام ١٩٧٦ نتيجة خلافاتهما حول الحرب الاهلية اللبنانية التي امتدت لتتداخل في مدتها الزمنية خلافاتها حول الثورة الإسلامية الإيرانية^(٢٨) ، واستمرت الاتجاهات بين البلدين تصب نحو اللاتوافق حتى عام ١٩٧٨ ، اذ كان لتهديدات وخروج مصر من الصف العربي إثر توقيع الرئيس المصري اتفاقية كامب ديفيد ، ان جمعت تلك التهديدات كل من سوريا والعراق في قمة عقدت في بغداد بهياة مشروع للوحدة لم يكتب له النجاح ،

اذ سرعان ما توترت العلاقة مرة أخرى بين البلدين اثر اتهام العراق لسوريا بمساعدته العناصر المناهضة للنظام العراقي ونهج الأخير لسياسة تهدد من امن العراق وتكامله الإقليمي^(٢٩) .

المبحث الثالث : العلاقات العراقية - السورية من ١٩٧٩ - ١٩٩٠

زادت الخلاف حدة اثر وصول صدام حسين الى السلطة في العراق واتهامه لسوريا بانها تخطط لقلب نظام الحكم في العراق عام ١٩٧٩ ، ومن ثم باندلاع الحرب العراقية الإيرانية الممتدة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ووقوف سوريا الى جانب ايران وتعمقت الهوة بين البلدين مما أدى الى قطع العلاقات بينهما^(٣٠) . رب سائل يسأل عن الأسباب التي كانت وراء التقارب الإيراني - السوري ، الذي كان محددًا لعلاقات سوريا مع العراق .

لقد كان للبيئة الإقليمية دوراً في ترتيب التحالف بين ايران وسوريا ، وقد تمثلت بالاتي^(٣١) .:

أ- بعد تقهقر وتراجع النزعة القومية بعد وفاة جمال عبد الناصر وتعزز سلطة النظامين البعثيين الحاكمين في سوريا والعراق ، فتح العداء بين العراق وسوريا الباب امام تعزيز العلاقات الإيرانية ومن تحويلها الى تحالف سياسي بهدف احداث نوع من التوازن بين القوة السورية والقوة العراقية .

ب- كان لانتصار الثورة في ايران وقبلها انسحاب مصر من الصراع والمواجهة مع إسرائيل عبر توقيع السادات اتفاق كامب ديفيد اثرًا في شعور سوريا بالعزلة امام إسرائيل ، مما احدث خللاً استراتيجياً في موازين القوى ، فقدمت ايران نفسها كحصناً داعمًا لسوريا ومضاداً للمحور المصري - الأردني - العراقي - السعودي الذي كان يتبلور تدريجياً .

ج- تنامي العداء الشديد بين النظامين البعثيين في سوريا والعراق والمحاولات الانقلابية التي حاول النظام العراقي دعمها داخل سوريا عبر دعم الحركات الأصولية السنية التي قادها الاخوان المسلمون .

د- هناك متغيرات أخرى تتقاطع مع المتغير الجيوسياسي والعداوة بين سوريا والعراق منها الأهداف المشتركة التي تجمع سوريا وايران وبلبنان وخصوصاً الطائفة الشيعية - العلوية التي لعبت دوراً مهماً في تطوير العلاقات السورية - الإيرانية ومن ثم قيام التحالف بينهما .

هـ- الوقوف الرسمي لسوريا مع ايران في حريها مع العراق ودعمها للاتحاد الوطني الكردستاني ودعم مجموعة المعارضة العراقية وزيادة الضغط على حدود العراق الشمالية الامر الذي أدى الى تحييد قسم كبير لا يستهان به من الة "صدام" الحربية .

و- كانت سوريا راغبة في تقوية روابطها مع ايران لاعادة تشكيل المشهد الإستراتيجي لمصلحتها وبالتالي تحقيق التوازن الاستراتيجي الذي كان محور سياستها الخارجية وقد حقق هذا التحالف لسوريا معونات اقتصادية ومساعدات مادية وتعويضاً استراتيجياً لها بعد انسحاب العديد من البلدان العربية ولاسيما مصر من المواجهة مع إسرائيل .

لقد أعطت الحرب العراقية - الإيرانية مؤشراً قوياً على التقارب بين إيران وسوريا وليس ادل من ذلك ما اعلنه نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام عندما صرح ((موقف سوريا هو موقف مساند للثورة الإيرانية وليس موقفاً تكتيكياً أو مرحلياً بل هو ثابت ومبدئي وسيظل دائماً مع الثورة الإيرانية في طرحها العادل ضد العدوان)) . وقد تجلّى الموقف السوري بشكل أكثر وضوحاً من الحرب العراقية بالخطوات التي قام بها دعماً لمواقف إيران ومن أهمها

١- استخدام القواعد السورية لضرب مواقع عسكرية واقتصادية عراقية كما حصل في التعرض الجوي الإيراني لقاعدة الوليد الجوية العراقية القريبة من الحدود السورية بعد زيارة وزير الدفاع الإيراني السابق فاكوري الى سوريا عام ١٩٨١ .

٢- تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال التدريب العسكري وذلك بإنشاء معسكرات لتدريب الحرس الثوري الإيراني في سهل الزيداني وفي منطقة السيدة زينب والبقاع .

٣- اغلاق الحدود السورية مع العراق في عام ١٩٨٢ لمنع مرور النفط العراقي عبر الأراضي السورية مقابل الحصول على كميات من النفط الإيراني مجاناً لمدة عشر سنوات وتعهدتها بتزويد إيران بالأسلحة .

٤- رفضها لموقف الأردن المتعاون مع العراق وقد تمثل ذلك بعدم حضورها الى القمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية .

٥- سايرت سوريا في موقفها اللبّي المنحاز ضد العراق وقد تمثل هذا الموقف في الإعلان الذي وقعه وزراء خارجية سوريا وليبيا وإيران في عام ١٩٨٣ ، ومن ثم كان للموقفين السوري واللبيّي دوراً في إطالة عمر الحرب^(٣٢) .

استمرت القطيعة بين البلدين حتى عام ١٩٨٨ ، الا ان الدفاء عاد من جديد بينهما ليتمثل بعقد عدة لقاءات في عام ١٩٨٩ ، وفي عام ١٩٩٠ توصل الطرفان الى اتفاق يضمن حقوق البلدين بمياه نهر الفرات ، اذ منح العراق بموجبه (٥٨ %) من مياه النهر التي تدخل الأراضي السورية ، ولم يتطرق الاتفاق لاقتسام مياه نهر دجلة ، ثم عاود التقرير بينهما جراء مشاركة سوريا في القوات الدولية التي أخرجت القوات العراقية من الكويت عقب احتلالها لها عام ١٩٩٠^(٣٣) .

المبحث الرابع : العلاقات العراقية - السورية ١٩٩١ - ٢٠٠٣

لم تكن العلاقات العراقية - السورية افضل حالاً عن الأعوام التي سبقت احتلال العراق للكويت ، فقد بقيت الهوة واضحة فيما بينهما حتى أواخر حكم الرئيس حافظ الأسد ، التي شهدت تنامي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل كبير مع تبوء الرئيس بشار الأسد للحكم ، الذي رأى إعادة ترتيب البيت

السوري من الداخل وتنشيط الاقتصاد المترهل اكثر من الخلفات القديمة بين جناحي حزب البعث الحاكمين في البلدين^(٣٤) .

بالتأكيد مثل هكذا تقارب بعد ميراث طويل من التقاطع والعداء وراء عوامل ساعدت على اظهاره للنور ويمكن ارجاع هذا التحول الدراماتيكي الى مجموعة من العوامل ابرزها^(٣٥) :

١- بروز محور او تحالف تركي - إسرائيلي في كافة المجالات وخصوصاً العسكرية يستهدف الضغط على قوى إقليمية في المنطقة في مقدمتها سوريا ، فضلاً عن طموحات تركيا في تطويق الفعل السياسي الخارجي السوري وفرض قوالب جاهزة على سياستها في القضايا المشتركة كالمياه والأقليات ، يقابل ذلك لا تخفي إسرائيل طموحاتها في الحصول على مقتربات خيار في مسيرة التسوية مع سوريا بالتعاون مع تركيا ومن ثم السعي الدؤوب من قبل تركيا وإسرائيل لاخترق القدرة الاستراتيجية السورية وتزايد النشاط الاستخباري الموجه ضد سوريا بهدف تجريدتها من كل مقومات الصمود بوجه التعنت الإسرائيلي في عدم التنازل عن احتلالها للأراضي السورية في الجولان .

٢- التهديدات الإسرائيلية بالحرب على سوريا ، وكيف انها تهدد استقرار المنطقة بكاملها اذا ما حدثت فعلاً ، مما جعل القيادة السورية امام مآزق عديدة ابرزها .:

أ- مآزق جدي تمثل بصعوبة مسارات السلام مع الكيان الصهيوني فوجدت نفسها أي سوريا قد اصطدمت بالتعنت الصهيوني واهماله الملحوظ لديناميات التفاوض الخاصة بالمطالب السورية . وعلى اثر ذلك سعت القيادة السورية الإمساك بخيوط الصراع العربي - الصهيوني من خلال الإفادة من جميع الخيارات ولا سيما الخيار العراقي الذي ابعد قسراً عن العملية السياسية والإقليمية . وهنا بدت سوريا مضطرة للعب بهذه الورقة قسراً سواء للتهديد بها او للتلويح بها كدليل من مسعاها السلمي ومصادقتها ومن هنا بدا التقارب العراقي - السوري .

ب- مآزق واضح تمثل بضعف القناعة السورية المتبلورة حول نجاعة دور الوساطة الامريكية وانحيازها الواضح للطرف الصهيوني وهنا بدا خيار التقارب مع العراق كورقة مساومة حتى مع الولايات المتحدة الامريكية التي سعت الى جانبها وتبعاً لادراكها لمضاعفات هذا التصرف الى زيادة الضغط على المسار السوري - الإسرائيلي وتعزيز فرص تفعيله .

ج- القلق السوري واضح من المطامع الصهيونية في الإيقاع بين سوريا ولبنان وبالتالي يتوجب على سوريا التحوط لها ووضع خطة مواجهته لتحقيق مواقعها واقفال أبوابها منعا للاخترق ، وتشير بعض المصادر ان سوريا وجدت نفسها من انها ستكون مضطرة لخوض الحروب على اكثر من جهة خصوصاً بعدما وصلتها معلومات عن حجم وشمولية المخطط الذي وضعه الصهاينة مع الإدارة الامريكية .

د- التجاهل الخليجي لسوريا وتباطيء إقرار الالتزامات التي رتبها اعلان دمشق على الخليجين حيال المشاغل السورية التي بدت بعيدة كل البعد عن الاستفادة من الجهد الخليجي رغم وفاء سوريا لالتزاماتها

حيال ما يسمى بامن الخليج ومن هنا ارادت سوريا من وراء التقارب مع العراق خط الأوراق وبناء حالة جديدة عليها تعين السلوك السوري في الضغط على دول الخليج .

هـ - حاجة سوريا الى تكثيف جهودها سعياً وراء تضامن عربي حقيقي وفعلي في مقدمتها بناء جبهة عراقية سورية للتصدي لكل التحركات الخطيرة التي تعتبرها سوريا موجّهة ضدها .

لقد تمخض عن هذا التوجه والادراك بخطورة ما تحمله البيئة الإقليمية من تداعيات على الوضع السوري ظهور خطوات ذات طابع رمزي لم تخلو من مضامين سياسية يمكن ايجازها على النحو الاتي .:

١- اقترح الرئيس حافظ الأسد في يونيو ١٩٩٦ حضور العراق للقمّة العربية التي عقدت بعد شهر في القاهرة .

٢- قيام رئيس اتحاد الغرف التجارية السوري بزيارة بغداد في مايس ١٩٩٧ ثم الإعلان عن فتح معبر (التنف) رسمياً لعبور البضائع واستمرار تدفق الوفود الاقتصادية في الاتجاهين للعمل تحت مظلة القرار ١٩٨٦ النفط مقابل الغذاء .

٣- في الجانب السياسي اعلان دمشق اغلاق قناة صوت العراق المعادية لبغداد ، تلاها زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي " طارق عزيز" لدمشق في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٧ ولقائه بنائب الرئيس السوري عبد الحلیم خدام .

٤- استكمال تعبيد طريق دمشق - بغداد كدليل على اهتمام حكومي سوري كبير بصيانة هذا الطريق.

٥- ساهمت سوريا بالتوسط للعراق لدى ايران من اجل الافراج عن الاسرى العراقيين^(٣٦) .

٦- عقد صفقة بين البلدين تم بموجبها تصدير ما يقارب (١٥٠) الف برميل يوميا خارج الاتفاق الدولي (النفط مقابل الغذاء) .

٧- في عام ١٩٩٨ وقع البلدان اتفاقاً تم بموجبه اصلاح خط أنبوب النفط الذي يربط حقول كركوك في شمال العراق بميناء بانباس السوري على البحر المتوسط الذي توقف منذ العام ١٩٨٢ .

٨- امتد الامر ليصل الى التعاون الاقتصادي على اثر زيارة وزير التجارة السابق في ١٧ أيار من عام ٢٠٠٠ ولقاءه بعدد من المسؤولين السوريين وكان من نتائج هذا اللقاء ارتفاع واردات التبادل التجاري بين البلدين ، وفي حزيران من العام ذاته زار وزير الخارجية العراقي دمشق واعلن ان العلاقات العراقية - السورية ستعود الى سابق عهدها .

٩- تم الإعلان عن فتح خط سكة حديد حلب - موصل في تموز من العام ذاته بغية اخراج العراق من عزله ومحاولة جديدة لكسر الحصار الاقتصادي^(٣٧) .

وعلى اثر دخول العلاقات العراقية - الامريكية الى طريق مسدود ، وبدا الولايات المتحدة تتحدث عن القيام بعملية عسكرية ضد العراق ، كانت سوريا من اشد المعارضين لفكرة الحرب وتدعو الى رفع

الحصار عنه . يبدو ان سوريا كانت تخشى ان تكون هي المرحلة الثانية بعد العراق سيما وانها تنتمي الى ما يسمى محور الممانعة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط ، ومن ثم وجود قوات أمريكية بجوارها الشرقي سوف يجعلها تعيش في حالة قلق دائم هذا من جانب ومن جانب اخر سوف تكون سوريا اكبر الخاسرين جراء احتلال العراق نتيجة لخسارتها الفورية لكميات النفط العابرة لاراضيها .

المبحث الخامس : العلاقات العراقية - السورية بعد عام ٢٠٠٣

ان احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ مثل تحولاً جيوسراتيجياً في المنطقة العربية برمتها ، اذ على اثره تغير نظام الحكم وتغيرت تبعاً لذلك سياسته الخارجية بما تتماشى مع ما تمليه إرادة المحتل ، مما جعل كل الدول العربية ومنها سوريا ترفض هذا الاحتلال وعده انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وخروجاً على الشرعية الدولية وتحديداً للرأي العالمي ، وطالبت بضرورة الانسحاب من العراق^(٣٨) .

من الطبيعي تكون سوريا غير مرتاحة لاحتلال العراق بحكم طبيعة العلاقة المتوترة مع الولايات المتحدة فكان الموقف السوري والرافض واضحاً من احتلال العراق لان من شأن ذلك ان يقرب القوات الامريكية من الحدود السورية ويجعلها في وضع حرج لاتحسد عليه أصبحت بموجبه بين السندان الإسرائيلي من الجنوب ومطرقة العراق المحتل من الشرق فضلاً عن لبنان التي مثلت نقطة ضعفها بدلاً من كونها مصدر قوة^(٣٩) . ناهيك عن الاحتلال جعلها تفقد كميات كبيرة من النفط العراقي المصدر اليها وخسارتها للسوق العراقية الذي اتكلت عليها خلال السنين الماضية مما ترتب على ذلك خسارتها ملياري دولار سنويا الى جانب خسارتها للعملات الصعبة جراء اقفال أنبوب النفط الذي يربط الحقول العراقية بميناء يانياس ومن ثم حرمتها من ٢٠٠ الف برميل يوميا كانت تستخدم لسد حاجتها الداخلية^(٤٠) .

اما عن الجانب العراقي ، فهناك من يرى وجود جانبين في طريقة التعاطي مع الدور السوري ، الجانب الأول لا يريد التفريط بالعلاقات التاريخية مع سوريا كونها مهمة لنجاح التحول في العراق ، فيما يرى الجانب الثاني من المسؤولين العراقيين انه ينبغي الحذر دائماً من التدخل السوري وعد الدور السوري سلبياً ورافضاً للاستقرار في العراق مستنداً الى وجود بعض أعضاء النظام العراقي السابق في سوريا ورعاية الحكومة السورية لهم ، مستندين الى المصلحة السورية في افشال المخطط الأمريكي وما يتطلبه ذلك من الإبقاء على العمليات المسلحة في العراق ضد الاحتلال^(٤١) . فضلاً عن اظهار سوريا ابويتها للبعثيين العراقيين لأثبات سياستها الرامية الى وراثة البعث في العراق واعادته الى حضيرتها السياسية وامتد تأثير سوريا الى المناطق السنية والعشائر في مناطق غرب العراق من الموصل الى الانبار^(٤٢) .

وبدات مرحلة من الشد والجذب في العلاقات العراقية السورية ، اذ قام رئيس الحكومة العراقية المؤقتة (اياد علاوي) بزيارة دمشق في ٢٣ تموز ٢٠٠٤ ، اذ اكد البلدان أهمية إعادة العلاقات الدبلوماسية في اقرب وقت^(٤٣) ، كما قال نائب رئيس الجمهورية إبراهيم الجعفري في ٧ / ١٢ / ٢٠٠٤ بعد لقائه الرئيس

السوري مافحواه انه قد لمس حرصاً واستعداداً للتعاون لسلامة العمليتين الأمنية والديمقراطية ، وتوالت بعد ذلك التاريخ الاتهامات لسوريا بالتدخل في الشؤون العراقية ، وهذا ما أكده وزير الدفاع العراقي الأسبق (حازم الشعلان) في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، كما اتهم هوشيار زيباري سوريا بالتستر على وجود قيادات من حزب البعث السابق في سوريا وعلى تحركاتها عبر الحدود وفي الهجمات المسلحة^(٤٤) ، وفي ١٤ / ١١ / ٢٠٠٥ طلب مستشار الامن القومي العراقي من حكومة مصر بالتدخل لدى سوريا لوقف تسلل مقاتلين الى العراق عبر حدودها وان لم يكونوا بالضرورة سوريين أي من جنسيات عربية متعددة^(٤٥) .

ولعل ما يؤكد ما تقوله الحكومة العراقية عن عدم ضبط سوريا لحدودها ما صرح به روبرت فورد سفير الولايات المتحدة الامريكية في دمشق بقوله (ان دمشق يمكنها ويجب عليها بذل المزيد من الجهود) وفي معرض شهادته امام مجلس الشيوخ الأمريكي عند تعيينه في منصبه (ان عدد المقاتلين الذين يعبرون الحدود السورية الى العراق انخفض من ١٠٠ مقاتل شهرياً قبل عامين الى ١٠ بعد ان ساعدت سوريا عن تفكيك شبكات المقاتلين)^(٤٦) .

وقد كان ذلك عاملاً مساعداً في تقريب وجهات النظر بينهما اذ شهدت تحسناً اثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السوري وليم المعلم الى العراق في ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٦ ، اذ تم خلالها الإعلان عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الى جانب احتفال العاصمتين برفع العلمين العراقي والسوري على مبنى السفارتين في ١١/١٢/٢٠٠٦ ، اما عن اول سفير سوري لدى العراق منذ ٣٠ عاماً ، فقد تسلم وزير الخارجية العراقية نسخة من أوراق اعتماده في ١٣/١٠/٢٠٠٨^(٤٧) فأقامت سوريا علاقات جديدة مع الحكومة العراقية بعدما كانت تصفها لوقت طويل بصنيعة الاحتلال غير الشرعي^(٤٨) .

اما بالنسبة للسفير العراقي في سوريا فقد قدم أوراق اعتماده الى الرئيس السوري بشار الأسد في ١٦ / شباط / ٢٠٠٩^(٤٩) ، وبتاريخ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٩ زار رئيس الوزراء نوري المالكي سوريا ووافق الطرفان على تأسيس مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى ، فضلاً عن استجابة الجانب السوري لمطالبة المالكي بتسليم عناصر لها علاقات بالجماعات المسلحة في العراق^(٥٠)، الا انه في اليوم التالي هزت بغداد تفجيرات عنيفة استهدفت وزارتي الخارجية والمالية وخلفت المئات من الضحايا واتهمت بغداد علناً دمشق بالتورط بهذه التفجيرات ، وعرضت بغداد في ٢٣ من الشهر نفسه اتهامات المتورط الرئيسي بالتفجيرات وكشفت انتمائه لحزب البعث^(٥١) . وفي ٢٥ اب ٢٠٠٩ قررت الحكومة العراقية سحب سفيرها من دمشق بعد تلك الاحداث الدامية^(٥٢) ، ووصل الامر الى مطالبة مجلس الامن بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين خططوا جرائم حرب ونفذوها في حق المدنيين العراقيين^(٥٣) ، وارسلت الأمم المتحدة ممثلاً امياً للنظر في طلب العراق واثباتاته حول مدى التورط السوري في تلك الاعتداءات^(٥٤) .

اذ ان العراق قدم وثائق واشرطة مصورة عن فعاليات يقوم بها انتحاريون داخل سوريا لاعمال انتحارية مفترضة داخل العراق ، وقدم أيضاً صور جوية لمعسكرات التدريب ، مؤكداً ان لدى الحكومة الكثير من الوثائق تثبت اشراف أجهزة من الحكومة السورية على تدريبات المسلحين وان اجتماعات قيادات حزب البعث المنحل تجري تحت مراقبتها ، الا ان سوريا رفضت الاتهامات ووافقت فقط على تشكيل لجنة مشتركة لتقصي الحقائق من العراق وسوريا وتركيا^(٥٥) .

وعندما جرت الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٠/٣/٧ ، تصدرت القائمة العراقية نتائج الانتخابات البرلمانية بـ (٩١) مقعداً ، تلتها دولة القانون بـ (٨٩) مقعداً . وقد دعم النظام السياسي في سوريا القائمة العراقية في تشكيل تحالف سياسي يؤهلها لاستلام رئاسة الحكومة عبر محاولة اقناع زعيم التيار الصدري (مقتدى الصدر) بالتحالف مع القائمة العراقية ، ولكن الضغوط الإيرانية على كلا الجانبين حالت دون تحقيق ذلك ، ثم تراجع النظام السوري ووافق على استمرار المالكي في رئاسة الحكومة العراقية ، مقابل وعود إيرانية بتحسين العلاقات بين الجانبين ، الا انه ظهرت مساومات وتقاطعات بين دولة القانون والنظام في سوريا على نحو تدريجي قبل الربيع العربي^(٥٦) ، على الرغم من وجود نوع من التعاون الاقتصادي الذي دفع بالعلاقات السياسية الى الامام في ٨ اب ٢٠١٠ سمح العراق بمرور الغاز الإيراني الى سوريا عبر أراضيه . وفي ١٨ أيلول ٢٠١٠ وافقت بغداد على انشاء مشروع نقل النفط الخام الى موانئ المتوسط عبر الأراضي السورية وأعلنت تأسيس تعاون استراتيجي واقتصادي في مجال نقل وتصدير النفط الخام بين العراق وسوريا . وجاءت دعوة وزير خارجية العراق (هوشيار زيباري) في ٢٤ من الشهر نفسه الى إعادة الدبلوماسية الكاملة بين البلدين لترحب بها دمشق ، ثم توج التحسن في العلاقات بين البلدين بزيارة المالكي الى دمشق في تشرين الأول من العام نفسه التي طوى خلالها صفحة من الخلافات استمرت اكثر من سنة أعقبت تفجيرات بغداد الدامية في اب ٢٠٠٩^(٥٧) .

وبعد ان طال التغيير سوريا ، اذ بدأت فيها احتجاجات صغيرة في ٥ / اذار / ٢٠١١ في دمشق بدعوات مسبقة قبل أسابيع ، ثم مظاهرة أخرى في اليوم التالي طالب فيها المتظاهرين بالأفراج عن معتقلي المظاهرة الأولى . وفي ١٨ اذار خرجت مظاهرات في خمس مدن سورية واستمرت المظاهرات بشكل دوري وتحولت الى اشتباكات بعد ذلك^(٥٨) . وكان للعراق موقفاً من تلك الاحداث الجارية في سوريا ، اذ بين ان استقرار المنطقة مرتبطاً باستقرار سوريا وامنها معبراً عن امله في قدرة سوريا على تجاوز الازمة ، كما دعا في ١١/١٠/٢٠١١ سوريا الى الانفتاح السياسي لإنهاء حكم الحزب الواحد في اطار إصلاحات لما وصفها بالاحتجاجات الشعبية . وقد ابدى العراق استعداداه للوساطة بين النظام والمعارضة السورية ، وقد صرح نوري المالكي بانه جمد خلافاته مع النظام السوري وان العراق معتدل ومحايد بين النظام السوري والمعارضة مبيناً ان الشعب السوري هو من يجب ان يقرر مستقبله وليس القوى التي تريد الهيمنة على القرار العربي واللاتيان بأنظمة تابعة لها ، كما اكد الرئيس جلال طالباني في رسالة وجهها الى نظيره

السوري في تموز ٢٠١١ على دعم العراق لأمن واستقرار سوريا ومسيرة الإصلاحات فيها^(٥٩) . وفي ١٢ / تشرين الثاني ٢٠١١ ، امتنع العراق عن التصويت على قرارات مجلس الجامعة العربية الذي علق مشاركة وفود حكومة سوريا في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية والمنظمات والأجهزة التابعة لها ، وتحفظ على قرار مجلس الجامعة العربية الخاص بالعقوبات الاقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية في السابع والعشرين من الشهر نفسه ، كما تحفظ عن منح مقعد سوريا للمعارضة في القمة العربية المنعقدة في الدوحة في اذار ٢٠١٣ ، فضلاً عن تحفظه عن موضوع تسليح المعارضة .

وعلى الرغم من عدم موافقة الحكومة العراقية على استقبال اللاجئين السوريين حتى ٢٣ تموز ٢٠١٢ ، الا ان عدد اللاجئين السوريين المسجلين في العراق حتى ٢٨ اذار ٢٠١٣ بلغ (١٢١) ألف لاجئ . وقد شاركت القوات العراقية في القتال ضد المعارضة السورية ، في ٢ و ٣ آذار ٢٠١٣ في معبر البعربية على الحدود السورية العراقية^(٦٠) .

يتضح مما تقدم ان العلاقات العراقية - السورية مرت بمخاضات كثيرة وغلب عليها الطابع العدائي منذ استقلال البلدين ولم تزل على هذا الوضع حتى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام ٢٠١١ ، ليكون بذلك العراق عاملاً مؤثراً في الشأن السوري في محاولة منه لدفع الضرر عنه فيما لو سيطرت تنظيمات القاعدة على الوضع السوري ، فجاءت مساندة النظام السوري كمطلب أساسي من قبل صانع القرار العراقي بغية تجاوز الازمة والبقاء لأطول فترة ممكنة .

المبحث السادس : مستقبل العلاقات العراقية - السورية

من غير الممكن استقراء العلاقات العراقية - السورية وافاقها المستقبلية من دون استحضار المخاضات الكثيرة التي مرت بها ، على طول خمسة عقود ، التي اتسمت فيها العلاقات ما بين القطيعة التامة الى التقارب الحذر لتنتهي بالمساندة والتعاون ولاسيما بعد سيطرة داعش على مساحات واسعة من كلا البلدين ، وحتى نستوضح الملامح المستقبلية للعلاقات العراقية - السورية فأنا سوف نحددها بالمشهدين الآتيين :

المشهد الاول : تنامي العلاقات بينهما وتجاوز خلافات الماضي

يفترض هذا المشهد ان العلاقات العراقية - السورية سوف تكون بأفضل حالاتها وستنتهي محطات الخلاف بين البلدين خلال الفترة المقبلة وهذا ما ترجحه الباحثة لأسباب عديدة هي

١- تحول الثورة السورية التي انطلقت في مارس ٢٠١١ من السلمية الى مسلحة طائفية ، ساهمت تركيا ودول الخليج في تقديم الدعم العسكري لها وادى ذلك الى استجلاب دعم مشابه قدمته ايران والعراق لنصرة النظام السياسي السوري . لتنتقل الازمة السورية الى ازمة مركبة قائمة على اساس العسكرة والتطويق الامر الذي رفع من اسهم المجموعات العسكرية على حساب المجموعات السياسية ، وقدم الى

الواجهة المجموعات المتشددة دينياً على حساب المجموعات المدنية المعتدلة وجعل الكلمة العليا في الصراع المسلح للعناصر الاجنبية على حساب العنصر السوري المحلي^(١١) .

لذلك يمكن القطع بان مآلت اليه الامور في سوريا سوف يكون له تداعيات واضحة على المشهد العراقي الذي يعاني من انقسامات واضحة وخطيرة تنذر بأفشل العملية السياسية في العراق وربما ينتهي الامر بتقسيمه وعلى هذا الاساس رفض العراق عن التصويت على قرار مجلس الجامعة العربية الذي علق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والجهزة التابعة لها في ١٢ / تشرين الثاني ٢٠١١ وتحفظ ايضا عن قرار مجلس الجامعة العربية في ٢٧ / تشرين الثاني ٢٠١١ الخاصة بالعقوبات الاقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية ، واعلن تحفظه عن منح معقد سوريا للمعارضة في القمة العربية المنعقدة في الدوحة في اذار من عام ٢٠١٣ واعتبر ذلك سابقة خطيرة في تاريخ حامية الدول العربية ، كما عبر عن تحفظه بخصوص تسليح المعارضة السورية^(١٢) .

٢- يمكن القول ان العراق جنى ماكان يخشاه من التحول من سلمية الثورة في سوريا ، اذ تحول تنظيم داعش الى تنظيم عابر للحدود فهو يقاقل في العراق وله امتداد او عمق في سوريا ، اصف الى ذلك انه نجح في اقامة تحالفات مع العشائر السنية ومع المجاميع الارهابية مثل النقشبندية وجيش الاسلام وتمكن من السيطرة على العديد من المحافظات العراقية التي وفرت البيئة الملائمة لسيطرته مثل الموصل وصلاح الدين والانبار وبعض الاجزاء من محافظة ديالى . ليعلن بعد ذلك التنظيم دولته وقيام الخلافة الاسلامية وتنصيب ابو بكر البغدادي خليفة للمسلمين ، ليتم بعد ذلك الغاء مسمى الدولة الاسلامية في العراق والشام ليصبح المسمى الجديد الدولة الاسلامية^(١٣) .

ان حصيلة هذه الاحداث المتسارعة التي جعلت من الامن القومي العراقي مكشوفاً ومهدداً بعد الانتكاسة التي تعرض لها الجيش العراقي امام تنظيم داعش ، فرضت على صانع القرار السياسي في العراق ان يتخذ قراره بمساندة النظام السياسي السوري من باب (اهون الشرين) بغض النظر عن رؤية المجتمع الدولي لشرعيته من عدمها ، والوقوف الى جانبه لان البديل عنه أي تنظيم داعش لا يكتفي بما سيطر عليه وانما سوف يتمدد وبشكل وحشي ليشمل العراق بأكمله .

٣- تمثل انعكاسات الازمة السورية وافرازاتها على العراق هي التي جعلته يتفاعل مع النظام السياسي السوري لأنه سيكون البلد المتضرر الاول منها . وهذا الضرر يأخذ عدة صيغ ابرزها :

أ- اقتصادياً من حيث الاستيراد وسد الحاجات في السوق العراقي وهو سوق رخيص للعراقيين لحد ما وكذلك الخدمات السياحية للعراقيين في سوريا فضلاً عن غلق البدائل الاستراتيجية في التصدير لاهم سلعة في العراق الا وهي النفط .

ب- اجتماعياً ، ستبرز الطائفية بالعراق في ابشع صورها وستنفصل العشائر السنوية المحاذية لسوريا من مجتمعها الوطني في العرق وتنسق متفاعلة مع مجتمعها الطائفي الجديد ، سيما وانها مجتمعاً عشائرياً واحداً ايضاً .

ج- سياسياً سيكون الاقليم السني تحصيل حاصلأ سهلاً مدعوماً بعمق سوري طائفي ، وان الاحزاب والشخصيات ستكون فاعلة مع اقليمها اكثر من دولتها العراق بل وتعمل على اعاقته ، وان هذه البوادر موجودة حالياً وهناك الكثير من الاحزاب والشخصيات العراقية تعمل محمية بطائفيتهما من دون ان تفكر حتى في مصلحتها الذاتية او مصلحة الجماعات التي يمثلونها ، لان هذا الانفصال اول ما يضر اهل المناطق الغربية في العراق^(٦٤) .

د- ان سقوط النظام السياسي في سوريا سوف يمهّد لانفصال اقليم كردستان العراق وتشكيل دولة كردية بالتعاون والتنسيق مع اكراد سوريا كخطوة اولى لجمع باقي الاكراد الاخرين في تركيا وايران . وقد اتضحت بوادر هذه الفكرة بالخطوة التي قام بها رئيس اقليم كردستان مسعود برزازي بالترويج لمبادرة توحيد الاكراد السوريين والتوسط بين تكتلين كرديين كبيرين هما المجلس الوطني الكردي ، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بهدف توحيد التنسيق بينهما للعمل المشترك في مرحلة ما بعد رحيل نظام بشار الاسد ومساعدتهم في الحصول على مايتجاوز مجرد التمتع بحقوق المواطنة الكاملة الى الحصول على الحكم الذاتي^(٦٥) .

بالتأكيد هذا سوف يزيد من اصرار النظام السياسي في العراق على الوقوف الى جانب النظام السياسي السوري لان أي خطوة من هذا القبيل سوف تشتعل الصراع بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم هذا من جهة وربما ينتهي الامر بتقسيم العراق في حالة نجاح الاقليم في هذا المسعى .

المشهد الثاني : القطيعة التامة في العلاقات بينهما

يقوم هذا المشهد على افتراض نجاح تنظيم داعش في السيطرة على معظم الاراضي السورية او حدوث تدخل دولي لإنهاء حكم الرئيس بشار الاسد ، وعندها ستقطع العلاقات بين الدولتين ، وربما لا تعود كون ان النظام السياسي في العراق سوف يكون في خانة الاعداء للنظام الجديد في سوريا .

وهذا المشهد مستبعد مستقبلاً ، من قبل الباحثة فمن خلال متابعتها للوضع في سوريا ان النظام السياسي في سوريا ما يزال صامداً امام قوى التغيير الداخلية تنظيم داعش او بما تعرف المعارضة ، او الخارجية الممثلة بالولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج خلافاً لكل التوقعات التي ترى بانه وقع في العد التنازلي وان (الثورة) سوف تحقق اهدافها في غضون سنتين من انطلاقها فهامي قد مضى عليها اكثر من اربعة سنوات ومايزال النظام السياسي في سوريا يراهن على بقائه والقضاء على كل المتمردين معتمداً في ذلك على الداخل ممثلاً في قواته العسكرية وحزب الله ، والخارج ممثلاً بالحماية والمناصرة التي توفرها روسيا والصين وايران .

الاستنتاجات

توصل الباحثان الى جملة من النتائج ابرزها :

١- يعد موقع الجوار الجغرافي العراقي السوري عاملا من عوامل تطور العلاقات ، اذ ان البلدين يرتبطان بعدة وشائج دينية وقومية ولغوية وتاريخ مشترك يمكن ان تؤدي الى درجة عالية من التكامل بينهما اذا ما اتبعت سياسة خارجية نحو بعضهما يراعي فيها الجوانب الجغرافية لكلا البلدين .

٢- ان ابرز ما يميز العلاقات العراقية - السورية بمرحلتها المختلفة سيادة القطيعة بينهما - وهذا لا يمنع وجود حالات من التقارب في مراحل زمنية متفاوتة - ويعود للتنافس بين جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي .

٣- شكل الاحتلال الامريكي للعراق هاجسا مخيفا لدولة سوريا من ان نجاح التجربة في العراق سيجعل منها هدفا قادميا بعد العراق وانطلاقا من هذه الهواجس اخذت تسعى لافشال التجربة في العراق واغراقه بحرب طائفية عن طريق تشجيع دخول الإرهابيين الى العراق .ودعم اطراف سياسية ازاء اطراف اخرى طائفيا مما احدث شرخا واضحا في النسيج الاجتماعي .

٤- تعد الازمة التي تشهدها سوريا منذ عام ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر وفي المستقبل ايضا من ابرز عوامل التقارب بين البلدين والسبب في ذلك شية العراق من تمديد التنظيمات الارهابية للعراق هذا ا حدث فعلا عام ٢٠١٤ لذا فان سنقبل هذه العلاقة سوف يغلب عليها التعاون فيما بينهما كون تلك الازمة سوف تجعل من العراق الهدف الثاني في ظل وجود ارضية ملائمة داعمة لهذه التنظيمات .

الهوامش

- (١) عبد الغفور كريم علي الشخلي ، حقوق الجوار في العلاقات الدولية المعاصرة حتى عام ١٩٩١ ، مجلة العلوم السياسية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٤) ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٤ .
- Omar AbubakarBakhshab , The legal concept of International boundary , JKAU : Ecoheal DM , Vol (9) , 1996 , P 66.
- (٣) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، ط ٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٢١ - ٦٢٣ .
- (٤) نمير طه ياسين ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .
- (٥) رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .
- (٦) عمار شريف كاظم العظماوي ، الحدود العراقية - السورية دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٩ - ٧١ .
- (٧) نمير طه ياسين ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .
- (٨) عبد الملك محمود ، الحدود الملتهية ، مجلة الرائد ، العدد (٤٧) ، ٢٠٠٩ ، ص ٧ - ٨ ، متوفر على الرابط : <http://www.alraeed.net/raeedmag/preview.php?id1700>
- (٩) دعاء نوري فليح ، العلاقات العراقية - السورية ١٩٩٠ - ٢٠١١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٣٧ .
- (١٠) رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص ٣٦٠ .
- (١١) شذى حسين عمران ، الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، ٢٠١٤ ، ص ١٦ .
- (١٢) عمار شريف كاظم العظماوي ، مصدر سابق ، ص ٨٠ .
- (١٣) بيداء محمود احمد وفردوس عبد الرحمن كريم ، العلاقات العراقية - السورية وفاق التعاون ، دراسة تاريخية سياسية ، مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، ٢٠١٠ ، ص ٤٠٠ - ٤٠١ .
- (١٤) عدي محسن غافل واحمد محمد طنش ، دور العشائر في العلاقات العراقية - السورية (١٩٢١ - ١٩٣٥) ، دراسة تاريخية وثائقية ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨ .
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ٣٨ - ٤١ .
- (١٦) محمد جعفر فاضل الحيايالي ، العلاقات بين سوريا والعراق ، ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، دراسة في العمل السياسي القومي المشترك ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٤٦ - ٤٩ .
- (١٧) المصدر نفسه ، ص ٥٠ - ٥٢ .
- (١٨) بيداء محمود احمد وفردوس عبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص ٤٠٢ .
- (١٩) منى حسين عبيد ، المتغير الأمريكي واثره في العلاقات العراقية - السورية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٣) ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٢ .
- (٢٠) حسين حافظ وهيب ، مصدر سابق ، ص ١١٧ .
- (٢١) بيداء محمود وفردوس عبد الرحمن كريم ، مصدر سابق ، ص ٤٠٣ .
- (٢٢) حسين حافظ وهيب ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .

- (٢٣) منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣ .
- (٢٤) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي ، العلاقات العراقية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٦ - ١٢٥ . متوفر على الرابط :
http://news.bbc.co.uk/hl/Arabic/middle east news.
- (٢٥) منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣ .
- (٢٦) فاضل حسن كطافة الياسري ، الجوار الجغرافي (التركي - السوري) ، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ ، ص ١٠ - ١١ .
- (٢٧) ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية - السورية ، دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٣) ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨ .
- (٢٨) منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣ .
- (٢٩) ستار جبار الجابري ، مصدر سابق ، ص ١٨ .
- (٣٠) عياد البطنجي ، التحالف السوري - الإيراني : تاريخ حاضره ، مستقبله ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٢١) ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢ - ٢٤ .
- (٣١) سلمى عدنان محمد ، كوثر غضبان عبد الحسن ، صفاء عبد الوهاب المبارك ، موقف الدول العربية من الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، مجلة اداب ذي قار ، المجلد (١) ، العدد (٣) ، ٢٠١١ ، ص ١٩١ - ١٩٢ .
- (٣٢) ستار جبار الجابري ، مصدر سابق ، ص ١٨ .
- (٣٣) فاضل حسن كطافة ، مصدر سابق ، ص ١٢ .
- (٣٤) محمد جواد علي ، العلاقات العراقية - السورية وافاق تطورها ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٦) ، ١٩٩٩ ، ص ٣٣ - ٣٧ .
- (٣٥) المصدر نفسه ، ص ٣٢ - ٣٨ .
- (٣٦) عادل حمزة عثمان ، عامر هاشم عواد ، اثر دعوة العراق لتشكيل محكمة دولية عن العلاقات العراقية - السورية : دراسة سياسية قانونية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٤٤) ، ٢٠١٠ ، ص ٥٨ - ٥٩ .
- (٣٧) شذى فيصل العبيدي ، موقف جامعة الدول العربية من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (٦) ، ٢٠٠٧ ، ص ٧ .
- (٣٨) حميد شهاب احمد ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .
- (٣٩) حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، ط ١ ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٩٦ .
- (٤٠) عامر حمزة عثمان ، عامر هاشم عواد ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .
- (٤١) حسن لطيف الزبيدي ، مصدر سابق ، ص ٤٩٦ .
- http://www.akhalarab.net/2011-01-16-14-41-17/
- (٤٣) عادل حمزة عثمان وعامر هاشم ، مصدر سابق ، ص ٦١ .
- (٤٤) منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص ٢٠٩ .

- (٤٥) محمد صادق الهاشمي ، وجدان فريق عناد ، ليلى نقولا الرحباني ، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي من العراق ، ط١ ، الساقى ، ٢٠١١ ، ص ٥٧ .
- (٤٦) عامر حمزة عثمان وعامر هاشم ، مصدر سابق ، ص ٦٠ - ٦١ .
- (٤٧) إعادة خلط الأوراق () : أوراق سوريا الجديدة ، الملخص التنفيذي ، تقرير الشرق الأوسط رقم (٩٣) ، ١٦ / كانون الأول / ديسمبر / ٢٠٠٩ ، ص ٣ .
- (٤٨) حامد الكيلاني ، العلاقات السورية - العراقية في الميزان ، قراءات ١٦١٥ متوفر على الرابط التالي
<http://www.alnoor.se/article.asp?id=73277> 31/03/2010:
- (٤٩) عادل حمزة عثمان وعامر حمزة عواد ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .
- (٥٠) بغداد (كونا) متوفر على الرابط : <http://www.okhbaralarab.net/2011-01-16-14-41-17/>
- (٥١) حامد الكيلاني ، مصدر سابق .
- (٥٢) نابروز ساتيك وخالد وليد محمود ، الازمة السورية : قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، أيلول ، ٢٠١٣ ، ص ١٢ .
- (٥٣) لبنى خميس مهدي الربيعي ، الاستراتيجية السورية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٢ ، العدد (١) ، ٢٠١١ ، ص ٧٠ .
- (٥٤) حبيب صالح مهدي العبيدي ، اثر العامل الخارجي (الولايات المتحدة الامريكية) في رسم ملامح العلاقات بين العراق وسوريا بعد عام ٢٠٠٣ وخيارات صانع القرار الوطني ، مجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٨) ، ٢٠١١ .
- (٥٥) نيروز ساتيك وخالد وليد محمود ، مصدر سابق ، ص ١٣ - ١٤ .
- (٥٦) مصدر سابق ، <http://www.akhbaralarab.net/2011-01-16-14-41-17/>
- (٥٧) دعاء نوري فليح ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ .
- (٥٨) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- (٥٩) نيروز ساتيك وخالد وليد محمود ، مصدر سابق ، ص ١٤ - ١٦ .
- (٦٠) رابحة سيف علام ، العنف في سوريا - حرب متعددة الجهات ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٩٨) ، ٢٠١٤ ، ص ٩٦ .
- (٦١) نيروز ساتيك ، خالد وليد محمود ، مصدر سابق ، ص ١٤ - ١٥ .
- (٦٢) قناة السومرية ، تنظيم داعش يعلن قيام دولة الخلافة ، الاثنين ٣٠ / ٦ / ٢٠١٤ ، متوفر على الرابط www.alsumaria.tv/news/104414
- (٦٣) حسين شلوشي ، العراق بين الشراكة الامريكية وضغط التدايعات السورية ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (٤) ، ٢٠١٢ ، ص ٢٧١ .
- (٦٤) صافيناز محمد احمد ، عابرة للحدود : التأثيرات الطائفية اللازمة السورية في دول الجوار ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٩٠) ، ٢٠١٢ ، ص ٨٤ .

المصادر

- ١- إعادة خلط الأوراق () : أوراق سوريا الجديدة ، الملخص التنفيذي ، تقرير الشرق الأوسط رقم (٩٣) ، ١٦ / كانون الأول / ديسمبر / ٢٠٠٩ .
- ٢- بغداد (كونا) متوفر على الرابط : <http://www.okhbaralarab.net/2011-01-16-14-41-17/>
- ٣- بيداء محمود احمد وفردوس عبد الرحمن كريم ، العلاقات العراقية -السورية وفاق التعاون ، دراسة تاريخية سياسية ، مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، ٢٠١٠ .
- ٤- حامد الكيلاني ، العلاقات السورية - العراقية في الميزان ، قراءات ١٦١٥ متوفر على الرابط التالي <http://www.alnoor.se/article.asp?id=73277> 31/03/2010:
- ٥- حبيب صالح مهدي العبيدي ، اثر العامل الخارجي (الولايات المتحدة الامريكية) في رسم ملامح العلاقات بين العراق وسوريا بعد عام ٢٠٠٣ وخيارات صانع القرار الوطني ، مجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٨) ، ٢٠١١ .
- ٦- حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، ط١ ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق ، ٢٠٠٨ .
- ٧- حسين حافظ وهيب ، العلاقات العراقية السورية ، مركز الدراسات الدولية ، قسم الدراسات الاسيوية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٠) ، ٢٠٠٦ .
- ٨- حسين شلوشي ، العراق بين الشراكة الامريكية وضغط التدايعات السورية ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (٤) ، ٢٠١٢ .
- ٩- دعاء نوري فليح ، العلاقات العراقية - السورية ١٩٩٠ - ٢٠١١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ .
- ١٠- رابحة سيف علام ، العنف في سوريا - حرب متعددة الجهات ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٩٨) ، ٢٠١٤ .
- ١١- ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية - السورية ، دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٣) ، ٢٠٠٧ .
- ١٢- سلمى عدنان محمد ، كوثر غضبان عبد الحسن ، صفاء عبد الوهاب المبارك ، موقف الدول العربية من الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، مجلة اداب ذي قار ، المجلد (١) ، العدد (٣) ، ٢٠١١ .
- ١٣- شذى حسين عمران ، الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ٢٠١٤ .
- ١٤- شذى فيصل العبيدي ، موقف جامعة الدول العربية من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (٦) ، ٢٠٠٧ .
- ١٥- صافيناز محمد احمد ، عابرة للحدود : التأثيرات الطائفية اللازمة السورية في دول الجوار ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٩٠) ، ٢٠١٢ .
- ١٦- عادل حمزة عثمان ، عامر هاشم عواد ، اثر دعوة العراق لتشكيل محكمة دولية عن العلاقات العراقية - السورية : دراسة سياسية قانونية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٤٤) ، ٢٠١٠ .

- ١٧- عبد الغفور كريم علي الشخيلي ، حقوق الجوار في العلاقات الدولية المعاصرة حتى عام ١٩٩١ ، مجلة العلوم السياسية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٤) ، ٢٠٠١ . .
- ١٨- عبد الملك محمود ، الحدود الملتهبة ، مجلة الرائد ، العدد (٤٧) ، ٢٠٠٩ ، متوفر على الرابط : <http://www.alraeed.net/raeedmag/preview.php?id1700>
- ١٩- عدي محسن غافل واحمد محمد طنش ، دور العشائر في العلاقات العراقية - السورية (١٩٢١ - ١٩٣٥) ، دراسة تاريخية وثائقية ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ٢٠٠٨ .
- ٢٠- عقيل سعيد محفوظ ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
- ٢١- عمار شريف كاظم العظموي ، الحدود العراقية - السورية دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .
- ٢٢- عياد البطنجي ، التحالف السوري - الإيراني : تاريخ حاضره ، مستقبله ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٢١) ، ٢٠٠٩ .
- ٢٣- فاضل حسن كطافة الياصري ، الجوار الجغرافي (التركي - السوري) ، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ .
- ٢٤- قناة السومرية ، تنظيم داعش يعلن قيام دولة الخلافة ، الاثنين ٣٠ / ٦ / ٢٠١٤ ، متوفر على الرابط www.alsumaria.tv/news/104414
- ٢٥- قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي ، العلاقات العراقية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ . متوفر على الرابط :
- ٢٦- لبنى خميس مهدي الربيعي ، الاستراتيجية السورية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٢ ، العدد (١) ، ٢٠١١ .
- ٢٧- محمد جعفر فاضل الحيايالي ، العلاقات بين سوريا والعراق ، ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، دراسة في العمل السياسي القومي المشترك ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .
- ٢٨- محمد جواد علي ، العلاقات العراقية - السورية وفاق تطورها ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٦) ، ١٩٩٩ .
- ٢٩- محمد رياض ، الجغرافيا السياسية والجيوپوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، دار العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- ٣٠- محمد صادق الهاشمي ، وجدان فريق عناد ، ليلى نقولا الرحباني ، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي من العراق ، ط ١ ، الساقى ، ٢٠١١ .
- ٣١- محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، ط ٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ٢٠٠٨ .
- ٣٢- منى حسين عبيد ، المتغير الأمريكي واثره في العلاقات العراقية - السورية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٣) ، ٢٠٠٧ .
- ٣٣- نايروز ساتنيك وخالد وليد محمود ، الازمة السورية : قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، أيلول ، ٢٠١٣ .

- ٣٤- نيروز ساتيك ، خالد وليد محمود ، مصدر سابق ، .
٣٥- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم احصاءات البيئة ، الاحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٢ ،
تشرين الثاني ، ٢٠١٣ .

<http://news.bbc.co.uk/1/Arabic/middle east news>.

<http://www.akhalarab.net/2011-01-16-14-41-17/>

Biger. G , Encyclopedia of international Boundaries , NewYork , Facts on file , INO ,
1995.

Omar Abubakar Bakhshab , The legal concept of International boundary , JKAU :